أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

بهرا
الضياء

صدر العدد الاول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

BAHRA
General, political weekly newspaper
Issued by Assyrian Democratic Movement
www.zowaa.org
E.mail: bahra@zowaa.org
تصدر بطبعتين عربية وسريانية
الطبعة العربية صباح كل يوم أحد
سعر النسخة ٢٥٠ دينار
المقالات تعبر عن آراء كتابها

العدد ٥٢١ -الاحد ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٠م -٦٧٥٩آ
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٧
Bahra No 521. Sun. 24 Jan 2010

السيد يونادم كنا يلتقي أبناء شعبنا في سوريا والاردن

بهرا - خاص

نظم مكتب علاقات حركتنا في سوريا/ دمشق ندوة للسيد يونادم كنا عضو مجلس النواب العراقي السكرتير العام للحركة، مساء يوم الجمعة ٢٠١٠/١/٢١ وعلى قاعة ليالي، وفي بداية الندوة رحب السيد يونان كليانه مسؤول مكتب العلاقات في سوريا بالسيد السكرتير العام وبعدها ألقى السيد كنا محاضرة عن الأوضاع السياسية في العراق وخاصة أبناء شعبنا الكلداني السرياني الآشوري، وتطرق السيد السكرتير أيضاً إلى الاستعدادات الانتخابية الجارية في العراق، وبعدها فتح باب المناقشة حيث أجاب السيد كنا على الأسئلة التي طرحت من قبل الحاضرين. وكما ألتقى في نفس اليوم السيد كنا بمكتب علاقات حركتنا بالسادة أعضاء اللجنة الرياضية للجالية العراقية في سوريا وحضر اللقاء أعضاء المكتب والسيد يوبرت أويشا مسؤول اللجنة الرياضية.

وكان السيد يونادم كنا قد عقد ندوة جماهيرية يوم ٢١-١-٢٠١٠ م وذلك على قاعة كنيسة مريم العذراء للكلدان في عمان- الاردن، تحدث فيها عن الوضع السياسي والعملية الانتخابية المقبلة في العراق اضافة الى اوضاع ابناء شعبنا الكلداني السرياني الاشوري في الوطن، وفي ختام الندوة اجاب السيد كنا على اسئلة الحضور، هذا وقد حضر الندوة العديد من ابناء شعبنا في الاردن اضافة الى الاب ريمون راعي كنيسة مريم العذراء في عمان.

رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يستقبل نائب الرئيس الأميركي

بهرا - وكالات

إستقبل دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي بمكتبه الرسمي يوم السبت نائب الرئيس الأميركي السيد جوزيف بايدن وجرى خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات بين البلدين ومناقشة التطورات الجارية في العراق وتفعيل الجهود لإخراج العراق من الفصل السابع والإستعدادات لسحب القوات الأميركية من العراق.

وأكد سيادته ان العلاقات بين العراق والولايات المتحدة شهدت تحسنا كبيرا وتجاوزت التعاون العسكري ولدينا رغبة أكيدة بتطويرها في جميع المجالات وفي إطار تنفيذ إتفاقية الإطار الاستراتيجي.

وتابع سيادته: إن تطبيق قانون المساءلة والعدالة تم وفق الآليات الدستورية والقانونية وشمل جميع القوائم المرشحة لخوض الإنتخابات ولم يستهدف جهة دون أخرى كما يدعي البعض وعلى الذين تم إستبعادهم مراجعة الهيئة التمييزية التي تم تشكيلها من سبعة من القضاة وأقرها مجلس النواب للنظر في إعتراضاتهم.

من جهته قال نائب الرئيس الأميركي: إن زيارتي الحالية تأتي في إطار الرغبة المشتركة لتطوير العلاقات بين البلدين وفي ظل الزيارات المتبادلة بين الجانبين ولتأكيد المضي في تنفيذ إتفاقية الإطار الاستراتيجي وتطوير العلاقات ومناقشة خفض عدد القوات الأميركية حسب الإتفاق الموقع بين البلدين.

وأبلغ نائب الرئيس الأميركي السيد رئيس الوزراء ان الحكومة الأميركية ستستأنف الحكم في قضية شركة بلاك ووتر إنسجاما مع طلب الحكومة العراقية، مؤكداً ان الولايات المتحدة الأميركية تواصل جهودها لإخراج العراق من الفصل السابع وتمضي قدما في تنفيذ إتفاقيتي سحب القوات والإطار الاستراتيجي، وإن الترتيبات والإستعدادات جارية لخفض عدد القوات الأميركية في شهر آب المقبل، مشيدا في الوقت ذاته بالإنجازات التي حققتها الحكومة العراقية وآخرها عقود النفط وتتالي جولتي التراخيص النفطية التي أثارت إعجاب العالم.

بيان صادر عن هيئة المساءلة والعدالة

بهرا - خاص

اصدر المكتب الاعلامي لهيئة المساءلة والعدالة بيانا فندت فيه ما جاء في وسائل الاعلام من شمول السيد يونادم كنا بإجراءات الهيئة بإستبعاده من التقديم للانتخابات البرلمانية المقبلة اليكم نص البيان:

بيان صادر عن هيئة المساءلة والعدالة

تعلن الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بأن السادة المدرجة أسمائهم ادناه:

-عبد مطلك الجبوري
وثاب شاكر
يونادم كنا
علي الدباغ

غير مشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة. وبهذه المناسبة تود الهيئة ان تبين للرأي العام ولوسائل الأعلام المختلفة بأن اعلان الأسماء المشمولين بإجراءات المساءلة والعدالة من المرشحين للانتخابات البرلمانية القادمة هي من مسؤولية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حصرا، وأن اي تسريبات خارج هذا السياق هي غير معتبرة وغير دقيقة، لذا تدعو الهيئة وسائل الأعلام المختلفة الى توخي الدقة في نقل الخبر والتأكد من مصدره.

الدائرة الأعلامية في الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة

ما بين مؤيد ومعارض لها

تصريحات طالباني حول البعثيين تزيد من سخونة السجالات بين الكتل السياسية

بهرا - حيدر حمادة

أثارت التصريحات التي اطلقها رئيس الجمهورية جلال طالباني والتي عبر فيها عن عدم رضاه عن اجتثاث البعث وانه ارسل استفسارا الى المحكمة الاتحادية بشأن شرعية هيئة المساءلة والعدالة، سجالا كبيرا بين القوى السياسية. فبينما اعتبرها البعض انها تمثل وجهة نظره الشخصية، اعتبرها البعض الاخر انها لم تخالف الدستور، بينما رفض البعض هذه التصريحات، داعيا الى ان تستمر هيئة المساءلة والعدالة بإجراءاتها.

فقد قال رئيس هيئة المساءلة والعدالة البرلمانية فلاح شنشل: "ان رئيس الجمهورية جلال طالباني امين على الدستور، وحزب البعث الصدامي محظور وفق الدستور والقانون".

واضاف: "ان الدستور نص على حظر حزب البعث الصدامي من خلال هيئة اجتثاث البعث، وان الرئيس جلال طالباني بين ان حزب البعث الصدامي محظور في الدستور".

واوضح شنشل: "ان حزب البعث هو مجموعة من التنظيمات وان الحظر شمل من هو بدرجة عضو فما فوق بالاضافة الى الاجهزة الامنية القمعية، اذ ان هذا الحزب قتل وشرد وخرب خلال ٣٥ عاما وساهم بغزو دول الجوار".

وتابع: "ان قانون المساءلة والعدالة صوت عليه مجلس النواب وصادقت عليه هيئة رئاسة الجمهورية".

وعما ذكره طالباني امس من انه لا يعارض مشاركة بعض أعضاء حزب البعث في الانتخابات بل يؤيد ذلك، كما لا يعارض إشراك البعثيين غير الصداميين في كل مجالات الحياة، اشار الى "ان طالباني ربما كان يقصد بعض اعضاء حزب البعث الذين كانوا مع المعارضة العراقية وليس البعثيين الصداميين".

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قال في مؤتمر صحفي الليلة الماضية إنه "ليس راضيا عن اجتثاث البعث، وإن صدام حسين هو من اجتث البعث من خلال قتل قادته ومبادئه".

وبين أنه: "من غير الممكن أن يؤخذ أحد بجريرة تصرفات صدام حسين" مشيرا الى أن "مئات الألوف من الشعب العراقي كانوا مجبرين على الانضمام إلى البعث من خلال المدارس والوظائف الحكومية".

ورأى أن "صالح المطلك - الامين العام للحركة الوطنية العراقية - كان بعثيا لا صداميا".

كذلك أوضح طالباني أن: "البعث الصدامي هو المشمول وفق المادة السابعة من الدستور" مشككا بقانونية قرارات هيئة المساءلة والعدالة بسؤاله المحكمة الاتحادية عن "شرعية" الهيئة.

وأضاف طالباني: "لا أعارض مشاركة بعض أعضاء حزب البعث في الانتخابات، بل أؤيد ذلك، كما لا أعارض إشراك البعثيين غير الصداميين في كل مجالات الحياة". وكانت هيئة المساءلة والعدالة قدمت اكثر من ٥٠٠ اسم من المرشحين و ١١ كيانا سياسيا قالت انهم مشمولون بقراراتها ولا يحق لهم الترشيح للانتخابات البرلمانية المقبلة.

من جهته قال النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان: "ان تصريحات رئيس الجمهورية جلال طالباني حول البعثيين كانت وفق الدستور الذي فرق بين البعثيين من جهة والبعثيين الصداميين من جهة اخرى".

واضاف: "ان التحالف الكردستاني يؤيد منع كل من ارتكب جرائم في زمن النظام السابق، اما من كان بعثيا ولم يرتكب جرائم، فيجب ان نكسبه ولا نحاربه".

واوضح عثمان: "ان طالباني هو من يقوم بحماية الدستور، وكنا نرغب في بداية الامر ان يسمى القانون باسم اجتثاث الصداميين وليس البعثيين، ولكن الامريكان هم من قاموا بتسمية اجتثاث البعث". وتابع: "ان هناك بعثيين في دول اخرى وكان البعض منهم معنا في المعارضة، وهذه التسمية تستفزهم". الى ذلك قال النائب صالح المطلك الذي شخصه طالباني في تصريحاته بانه كان بعثيا وليس صداميا: "انني ارحب بهذه التصريحات التي تدل على حكمة طالباني في مثل هكذا امور". واضاف: "ان طالباني معروف ومشهود له بمثل هكذا مواقف في مثل هذه الازمات".

الا ان ائتلاف دولة القانون كان اكثر الرافضين لهذه التصريحات، اذ قال الناطق باسم الائتلاف النائب حسن السنيد: "ان هذه الامور يحكم بها القضاء العراقي، وتصريحات السياسيين بمثل هذه الامور غير معنيين بها".

كما ان رئيس الوزراء نوري المالكي قال "ان الاجراءات التي تقوم بها هيئة المساءلة والعدالة ليست كافية وانما وعي المواطنين من خطر البعثيين هو الاهم". واضاف: "ان منع صعود هؤلاء تكون بالارادة الحقيقية للمواطنين".

فيما قال الائتلاف الوطني العراقي على لسان همام حمودي القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي: "ان وجهة نظر طالباني تحترم، ولكن سيبقى القانون هو الفاصل بمثل هكذا امور".

ويرى محللون سياسيون ان هناك ازمة سياسية خانقة يمر بها العراق، فاما تطبيق قرارات هيئة المساءلة والعدالة، ما يعني وجود مشاكل كبيرة قد تؤدي الى قيام بعض الكتل بالتهديد بالانسحاب من الانتخابات، او ان لا يؤخذ بهذه القرارات، ما يعني ان الاطراف التي ايدت هذه الاجراءات ستكون في حرج امام جماهيرها. ويعتقد هؤلاء المراقبون ان الكتل السياسية ورئاسة الجمهورية بالاضافة الى الامريكان الذي سيمثلهم نائب الرئيس الامريكي جوزيف بايدن، سيحاولون الوصول الى حل وسط بخصوص هذه القرارات.

مجلس النواب يناقش مشروع قانون استرداد أموال العراق وتعويضاته

بهرا - وكالات

أنهى مجلس النواب في جلسته الإعتيادية السادسة والعشرين التي عقدها أمس السبت الثالث والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٠ برئاسة السيد إياد السامرائي رئيس المجلس القراءة الثانية لعدد من مشاريع القوانين.

واشار رئيس المجلس في بداية الجلسة التي استهلت بتلاوة آي من الذكر الحكيم أن تقرير اللجنة المالية تم توزيعه على السادة النواب، كما أعلن أن هناك اجتماعات ستعقد بين اللجنة المالية والكتل التي لديها ملاحظات على مشروع الموازنة متمنيا إنهاء هذا الملف بالسرعة الممكنة.

وأنهى المجلس القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقدمت لجنة الإقتصاد والإستثمار والإعمار تقريرا عن الايجابيات والسلبيات عند انضمام العراق لهذه الاتفاقية، كما ناقش السادة النواب مشروع قانون استرداد أموال العراق وتعويضاته بعد تقديم القراءة الثانية حيث تم ابداء العديد من الملاحظات الضرورية على المشروع.

وفي فقرة أخرى ألقى النائب عادل برواري عضو لجنة الأمن والدفاع بيانا عن القصف التركي مساء يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/١/٢١ لمجمع شيلادزي السكني شمال شرق قضاء العمادية التي يسكنها "٢٨" ألف مواطن بحجة تواجد مسلحي حزب العمال الكردستاني، علما أن هذه المنطقة لا تتواجد فيها عناصر هذا الحزب، وبين أن خمسة قذائف سقطت على مقربة من بيوت ومساكن المواطنين، واعتبر النائب هذه الأعمال تجاوزا على السيادة العراقية اضافة إلى أنها تخلق الهلع بين المواطنين مما يؤدي الى هجرهم المنطقة، وفي الوقت الذي استنكر فيه النائب هذه الأعمال التي وصفها بالإستفزازية، دعا الحكومة العراقية لتحمل مسؤولياتها الدستورية والقانونية للدفاع عن الأراضي العراقية وأبناء الشعب العراقي بوضع حد لهذه التجاوزات، من جانبه احال الشيخ خالد العطية النائب الأول لرئيس المجلس البيان الى لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الأمن والدفاع في المجلس لإتخاذ الإجراءات المناسبة.

من جانبه بين النائب حسين الفلوجي أنه بحسب صحيفة الإندبندنت البريطانية تم القاء القبض على مدير شركة تصنيع الأجهزة الكاشفة للمتفجرات على خلفية رداءة اداء هذه الأجهزة وعدم قدرتها على كشف المتفجرات، مطالبا السلطات العراقية بإتخاذ موقف مناسب وحاسم ازاء هذا الموضوع علما أن العراق قد استورد كمية كبيرة من هذه الأجهزة.

واستنكر النائب حيدر العبادي تصريحات وكيل وزارة الخارجية السورية التي اشار فيها الى أن حكومته بانتظار الحكومة العراقية القادمة للتعامل معها، معتبرا ذلك تدخلا سافرا في الشأن العراقي، من جانبه طالب السيد رئيس الجلسة لجنة العلاقات الخارجية بمخاطبة وزارة الخارجية لبيان الموقف السوري.

وقد رفع الشيخ خالد العطية النائب الأول لرئيس المجلس الجلسة على أن تبقى مفتوحة ليوم غد الأحد ٢٠١٠/١/٢٤.

اللجنة الدائمة للإعلام في جامعة الدول العربية تجدد مطالبتها بتوفير الدعم الإعلامي للعراق

بهرا - وكالات

جددت اللجنة الدائمة للإعلام العربي في جامعة الدول العربية مطالبتها مؤسسات الإعلام العربية بمواصلة توفير الدعم الإعلامي للعراق.

وقد عقدت اللجنة الدائمة للإعلام العربي بإدارة الأمانة الفنية في مجلس وزراء العرب أعمال دورتها الـ"٨٥" العادية لمناقشة العديد من القضايا الاعلامية الراهنة.

الوفد العراقي الذي شارك في الاجتماعات أشار إلى ان الوفود العربية بحثت "١٩" بندا في جدول الأعمال، اذ انتهت الاجتماعات الى جملة من التوصيات التي سيجري عرضها على مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الاستثنائية التي تنطلق اعمالها يوم الاحد المقبل بمشاركة المشرف العام على المركز الوطني للإعلام علي هادي محمد الموسوي ممثلا عن جمهورية العراق.

وكانت اجتماعات اللجنة الدائمة للاعلام العربي شهدت نقاشات معمقة بين ممثلي الدول العربية حول العديد من القضايا الراهنة بينها انشاء مفوضية للإعلام العربي، فضلا عن النظر في مشروع قرار مجلس النواب الأميركي بتصنيف مشغلي الأقمار الصناعية كمنظمات إرهابية في حالة تتعاقد مع القنوات المصنفة كمنظمات إرهابية. واتفقت الوفود العربية على تشكيل لجنة إعلامية - قانونية تتولى استكمال الدراسة التي تقدم بها الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى حول إنشاء مفوضية للإعلام العربي في اطار جامعة الدول العربية.

واقر رؤوساء الوفود العربية ما ذهب اليه الوفد العراقي حول ضرورة التزام القنوات الفضائية العربية بعدم بث برامج إعلامية تحرض على العنف والارهاب.

نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي يتلقى رسالة شكر من رئيس ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى

بهرا - وكالات

ثمن رئيس ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى المهندس عبد الله هرمز النوفلي المساعي الكبيرة التي بذلها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من اجل منح تمثيل اكبر للطائفة المسيحية في مجلس النواب، والتي تكللت برفع نسبة تمثيل الطائفة من مقعد واحد الى ٦ مقاعد.

جاء ذلك في رسالة بعث بها، السبت ٢٠١٠/١/٢٣، رئيس ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى الى فخامة النائب، جاء فيها:

تثمن ونقدر اهتمام فخامة نائب رئيس الجمهورية الاستاذ طارق الهاشمي بمنح تمثيل اكبر للطائفة المسيحية في مجلس النواب ونؤكد لفخامته شكرنا وتقديرنا برفع نسبة تمثيل الطائفة من مقعد واحد الى ٦ مقاعد، مع فائق التقدير والاحترام".

يذكر أن نائب رئيس الجمهورية قد اشترط من اجل تمرير قانون الانتخابات، أنصاف بعض المكونات الاجتماعية من خلال زيادة حصصها من المقاعد التعويضية، بالإضافة الى موضوع المهجرين في الخارج والقوائم الصغيرة.

الحكومة العراقية تطالب المرشحين الممنوعين من خوض الانتخابات بإدانة النظام السابق

بهرا - متابعات

طالبت الحكومة العراقية يوم الجمعة المرشحين الممنوعين من خوض الانتخابات التشريعية المقبلة بإعلان براءتهم مما وصفته بجرائم النظام العراقي السابق وحزب البعث المنحل.

وذكر بيان عن المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أنه "على البعثيين الذين وردت أسماؤهم في قائمة هيئة المساءلة والعدالة أن يعلنوا براءتهم وإدانتهم لجرائم وآثام نظام صدام حسين وحزب البعث الصدامي".

وأضاف البيان أن "هذه البراءة ستكون فرصة لهم لممارسة حياتهم الطبيعية والاندماج في المجتمع"، موضحا أن "مسألة استبعادهم من المشاركة في الانتخابات يحكمها الدستور والقوانين المرعية النافذة المنظمة لعمل الهيئة".

وختم البيان بأن عمل الهيئة "قضية عراقية داخلية يتم التفاهم عليها بين الكتل والقوى السياسية" فيما لم يوضح ما إذا كان إعلان البراءة وإدانة النظام السابق سيسمح للمرشحين بخوض الانتخابات. وكانت هيئة المساءلة والعدالة قررت منع ٥١١ مرشحا من خوض الانتخابات بتهمة الانتماء إلى حزب البعث المنحل المحظور دستوريا.

من جانبها استلمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارة التربية قائمة بأسماء عدد من المرشحين للانتخابات النيابية ممن قدموا شهادات دراسية مزورة. وأكدت مديرة الإدارة الانتخابية في مفوضية الانتخابات حمدية الحسيني أن المفوضية تسلمت من وزارة التربية قائمة بأسماء ٧٣ مرشحا للانتخابات التشريعية المقبلة قدموا شهادات دراسية مزورة "بالإضافة إلى شهادتين مزورتين أرسلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي". وأشارت الحسيني إلى أن مجلس المفوضين يعكف على مراجعة عدد من القيود الجنائية للمرشحين الذين أرسلت وزارة الداخلية قائمة بأسمائهم إلى المفوضية.

وفي سياق آخر، قالت الحسيني إن المفوضية أصدرت عقوبات مالية بحق عدد من الكيانات السياسية التي باشرت بإطلاق حملاتها الانتخابية، موضحة: "تم تقديم تقارير من قبل لجان الرصد التي شكلتها المفوضية لمراقبة الحملات الانتخابية. والمفوضية أصدرت عقوبات مالية مقدارها ١٥ مليون دينار بحق الكيانات السياسية التي باشرت بإطلاق حملاتها الانتخابية".

يشار إلى أن مفوضية الانتخابات تعمل بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي لتدقيق الشهادات الدراسية للمرشحين فضلا عن التنسيق مع وزارتي الداخلية والدفاع لتدقيق القيود الجنائية للمرشحين لضمان عدم انتمائهم إلى الأجهزة الأمنية.

تسعة اسماء مرشحة لرئاسة الحكومة المقبلة
تقرير: حيدر حمادة ص ٢

السيد نابليون بتو يعقد ندوة ويقوم بزيارات عدة في اوكلاند
بهرا - خاص ص ٣

هرمز موشي يحاور
المتفوقة رؤى ساهر .. ص ٤
يكفيني فخرا ان اقول ان ثقافتي سريانية

البرلماني الكلداني السرياني الاشوري يونادم كنا والبالونات المفخخة
بقلم : ثامر ص ٥

رسالة مفتوحة الى الاستاذ يونادم كنا
بقلم : وليد يلدا ص ٥